

التعبك ولابد من ترتيب الشهادتين وموالاتهما ولابد من الاعتراف
 برسالة صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ايضا اذا كان يعتقل اخصا
 رسالة العرب كالعيسوية واما كان كافرا باعتقاد قدم العالم مثلا فلا
 بد من رجوعه عنه ولو لم يثبت بالشهادتين باليهي صح اسلامه وان
 احسن العربية وما تقدم من البشر وط مبي على المعتمد في مذ هبنا
 معانير الشافعية وبه قال ابن عرفة من المالكية حيث قال لا بد ان
 يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وخالف الاثني
 ابن عرفة فقال لا يتعين ذلك بل يكفي كل ما يدل على الايمان فلو قال
 الله واحد ومحمد رسول كفي ونحو ما قاله الذي لبعض من الشافعية
 وهو العلامة ابن عجي والمثوري ما يوافق ايضا فيكون في المسئلة
 قولن لاهل كل من المذ هبنا قال المصنف في ترجمه اولهما اولى بقول
 عليه اه بالتحقيق اي ملتبسا بالتحقيق الذي هو اثبات
 الشيء بالدليل فالمعني ملتبسا بالاثبات بالدلالة القاعية على
 دعوى كل من الفريقين اول الذي هو ذكر الشيء على الوجه الحق
 والمعني ملتبسا بذكر كل فريق مدعاه على الوجه الحق عند لا
 تقبل الخ اي اذا اردت تفصيل هذا الخلاف فيقول
 الخ فالغاية الفصيحة ويحتمل ان تكون مجرد العطف فيكون
 معطوف على الجملة الاسمية وهي قوله والنطق للامن عطف
 المفصل على الجملة وقوله شرط الخ اي خارج عن ماهيته
 وهذه القول يحتمل الاشاعة والماتريدية وغيرهم وقد فهم
 الجمهور ان مرادهم انه شرط لاجرا احكام المومنين عليه من
 التوارث والتتالي والصلاة خلفه وعليه والله في مقاب
 المسلمين ومطالبة بالصلوات والركوات وغير ذلك لان
 التصديق القلبي وان كان ايمانا الا انه باطن حفي فلا بد له
 من علامة ظاهرة تدل عليه لتعاط اي تعلق به تلك الاحكام

فن

فن تصديق ولم يقر بلسانه للاعتراف منه ولا يتناول لقوله
 ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في الاحكام الدينية اما
 اما المعنى وما اذا قامت قرينة على اسلامه بغير النطق كالاشارة
 فهو مؤمن فيهما ولو اذعن في نفسه فلا يتحقق ذلك ولو اذعن
 ولو اذعن واما الذي بان طلب منه النطق بالشهادتين فاني فهو
 كافر فيهما ولو اذعن في قلبه فلا ينفعه ذلك ولو في الاخرة
 ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالملاحق فهو مؤمن في الاحكام
 الدينية غير مؤمن عند الله ومجمل كونه مؤمنا في الاحكام
 الدينية ما لم ينطق على كفي لا يعلمه كسجود لصنم والاجرة
 عليه احكام الكفر وهم الاقل ان مرادهم انه شرط في صحة الايمان
 وهذا القول كالقول بالشرطية في الحكم والتمخلف بينها في العبارة
 والقول الاول هو الاصح والنصوص بحسب المتبادر منها مقوية
 للقول بالشرطية دون الشرطية كقوله تعالى اولئك كتب
 في قلوبهم الايمان اي اتيته في قلوبهم وقوله صلى الله عليه
 وسلم في دعائه اللهم ثبت قلبي على دينك كالتحمل
 اي في مطلق الشرطية وان اختلفت جهة الشرطية والمسبب
 والمتببه به لان السابق اما شرط لاجرا الاحكام الدينية
 او لصحة الايمان على ما مر وهكذا بشرطه كالمعتمد عند
 اهل السنة فمن اتى بالعمل فقد حصل الكمال ومن تركه فهو
 مؤمن فوته على نفسه الكمال اذ لم يكن مع ذلك استكمال او تضاد
 للشايع او يتكفي في منس وعينه والافهوكا فيما علم من
 الدين بالضرورية وذهب المعتزلة الى ان العمل شرط من الايمان
 لانهم يقولون بان العمل والنطق والاعتقاد فن ترك العمل فليس
 بجزء من لفظ جز من الايمان وهو العمل ولا كافر لوجود التصديق
 فهو عندهم منزلة بين المتزلات اي بين المومن والكافر ويجعل

٤٩